

« مآثر » فرنسا في الجزائر

بقلم الدكتور عبد الله عبد الدائم

لبقائهم في الجزائر تحضير شعب متأخر ، وأن المبرر الأول لأعمال الإرهاب التي يقومون بها هناك ، غاية نبيلة وهي نشر الحضارة والرفي ، وأن لابد للوصول إليها من اتباع أقصر طريق ، ألا وهو طريق الإرهاب والعنف ؟

أفلا يزعم منطقتهم العجيب أحياناً أنهم بأعمالهم الوحشية هناك يودون الوصول إلى بث الروح الإنسانية أخيراً . وإن يكن ذلك على أنقاض الإنسانية ؟

فلنخاطبهم إذن بسلاحهم ، ولنبدأ معهم من حيث يريدون أن يبدأوا ، لنرى هل تستقيم حججهم هذه ، وهل يحق لهم أن يتحدثوا عن مآثر وأعمال في الجزائر ، وعن حضارة يذيعونها لشعب الجزائر ؟

يقول قائلهم (١) إن القائد الفرنسي « بوجو Bugeaud » عندما احتل أرض الجزائر في التاسع والعشرين من كانون الأول عام ١٨٤٠ ، وغداً حاكماً عاماً هناك ، لقي أرضاً خاوية ، وبلداً في حال اقتصادية بائسة . والفي فوق ٢١٠٠٠٠ كيلومتر مربع من الأرض شعباً متناثراً هنا وهناك لا يتجاوز المليونين . ولقي أمراً منتشرة ووفيات تتجاوز نسبتها أحياناً ٢٠ بالمائة . ولم تمض سنوات سبع ، حتى غادر هذا الحاكم العام الجزائر (عام ١٨٤٧) وقد بدأت تنطلق من عقابها ، فازداد عدد سكانها ، ولا سيما من الفرنسيين ، وارتفع ميزانها التجاري الخ .. وهكذا أخذت الجزائر في زعم القائل ، تدرج من تقدم إقتصادي إلى تقدم جديد ، حتى بلغت اليوم شأواً عالياً من التطور في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة وطرق المواصلات وغيرها ..

ويخلو لهذا القائل أن يعدد مآثر الفرنسيين في هذه المجالات جميعها فيتحدث عما وصلت إليه الزراعة ويورد الأرقام المنيرة ، ويتحدث عن المناجم وثروتها وما يستخرج منها من حديد (٢٨٠٠٠٠٠ طن) ومن فوسفات (٧٥٠٠٠٠٠ طن) ومن فحم حجري (٢٥٠٠٠٠٠ طن) ومن توتياء ورمصاص . ويتحدث عن المرافئ ، ونشاطها وعدد السفن التي تمر بها ، وعن شبكة الخطوط الكهربائية وتطور الطاقة الكهربائية تطوراً هائلاً ، وعن تصنيع البلاد ، وعن ارتفاع ميزان التجارة الخارجية ، وعن غيرها من أنواع التقدم الاقتصادي الذي أصابته الجزائر أيام الإستعمار في زعمه ..

(١) انظر مثلاً مجلة الدفاع الوطني الفرنسية عدد نيسان

١٩٥٣ ، ص ٣٨٧ .

على أفواه المستعمرين الفرنسيين للجزائر حجة طالما اصطنعها المستعمرون في شتى البلدان ، هي ما قدّموه للجزائر في زعمهم من أعمال وما خلّفوه هناك من مآثر ..

هذه الحجة ، رغم كونها لا تبرر الاستعمار في شكل من الأشكال ، ورغم أنها لا تسكت شعباً مناظلاً في سبيل حريته وكرامته ، ولا تهبط بالقضية الوطنية إلى مستوى القضايا المادية ، جديرة بأن تمتحن مع ذلك وتمحص ، ليكون الجواب عليها كافياً لإقناع بعض من يذهب مذهب فرنسا من الدول الكبرى ، فيعتقد أن مطالب الاستقلال والحرية التي ينادي بها شعب أصيل كريم يمكن أن تشفيها بعض الأعمال والإصلاحات التي تقوم بها الدولة المستعمرة .

ألم نسمع منذ سنوات ، على لسان من يدعي التقدم في فرنسا ، وعلى لسان الحزب الاشتراكي هناك خاصة ، أن مسألة الجزائر مسألة عدالة إجتماعية فحسب ، وأن تحقيق العدالة في تلك الربوع وتمتع المواطن الجزائري بالحقوق التي يتمتع بها الفرنسي ، هما السبيل الوحيد للقضاء على أزمة الجزائر وإجابة مطالب شعب الجزائر ؟

لهذا كان حزباً بنا أن نلتفت إلى هذه الحجة التي تقنع بعض الناس وبعض الدول في العالم وإن كانت لا تقنعنا ولا تقنع شعباً عربياً في الجزائر يناضل في سبيل العزة والكرامة القومية قبل أن يناضل في سبيل الخبز والعيش .

أفلا يتبارى رجال الاستعمار الفرنسي في تعداد مآثر صنيعهم في الجزائر ، وفي وصف ما قدّموه لتلك الديار من رقي ومدنية ؟ أفلا يحلو لهم في كثير من الأحيان ان يقارنوا بين رجال الجزائر يوم احتلالها ، وبين حال الجزائر الآن وما أصابته من رقي وتقدم في زعمهم ؟ أفلا يدعون ، في كثير من القحة أحياناً ، أن الحجة الأولى



بل يزعم أكثر من هذا أن من آثار « الحضارة الفرنسية » في الجزائر أن ازداد عدد سكانها زيادة هائلة فبلغ هذا العدد تسعة ملايين . ويرد ذلك إلى نقصان عدد الوفيات بفضل العناية الصحية .

ونرى لزماً علينا أن نجابه مثل هذا القائل المضلل الذي يستخدم في الظاهر لغة الأرقام ، بالحقائق والوقائع التي تختفي وراء هذه الأرقام ، لنرى أخيراً كيف تنهار مثل هذه الحججة من أساسها ، وكيف تنقلب مآثر فرنسا المزعومة إلى أبأس ضروب الفساد والإفساد ..

لنحدث هذا القائل الدعي أولاً بمحققه الإحتلال الفرنسي في أيامه الأولى من « نهضة » مقلوبة :

لنذكره ، بين العديد من أعمال العنف والوحشية ، بالقرى التي دمرت وضربت : لنذكره بما فعله كامو « Camou » عام ١٨٥١ حين هدم في يوم واحد تسعاً وعشرين قرية أضافها إلى الرقم الإجمالي الذي هدم في ذلك العام والذي بلغ ثلاثمائة قرية عامرة ..

لنذكره بعد هذا بالقرار الذي صدر في الأول من تشرين الأول عام ١٨٤٠ ذلك القرار الذي يأمر بمصادرة أملاك العرب الذين حملوا السلاح ضد فرنسا ، وبالقرارات التي صدرت في الأول من تشرين الأول عام ١٨٤٤ وفي الواحد والثلاثين من تموز عام ١٨٤٦ ، تلك القرارات التي جعلت ملكاً للدولة الأراضي الخلوّة من البناء التي لا يستطيع مالكوها أن يثبتوا امتلاكهم لها قبل الأول من تموز عام ١٨٣٠ . ولنذكر معه كيف أدت تلك القرارات إلى

انتقال خير الأراضي من أيدي القبائل العربية التي لا تملك كالعادة سندات تمليك - إلى أيدي المزارعين الفرنسيين ..

وما دامت مآثر فرنسا الزراعية تعنيه ، فهل ينسى كيف تمت سيطرة الفرنسيين شيئاً بعد شيء على النشاط الزراعي في الجزائر ، وكيف أصبح العرب أجراء يعملون في مزارعهم في أكثر الأحيان ؟

إليه ، إن شاء ، بعض الأمثلة ، وهي غيبض من فيض :

في عام ١٨٧٨ حدث في فرنسا حادث كان له صدها الكبير في الجزائر : اقدمت الكرمة في فرنسا بأزمة وقضت عليها حشرة « الفيلوكسير phyloxera » فكان لابد إذن من التعويض عن ذلك عن طريق العناية بالكرمة في الجزائر . وهكذا ازدادت أراضي الكرمة في الجزائر زيادة هائلة ، فبلغت مساحتها عام ١٨٨٨ (١٠٣٠٠٠ هكتار) بعد أن كانت قبل سنوات عشر (٢٠٠٠٠ هكتار) . ولكن من زرع هذه الكرمة ؟ إنهم الفرنسيون المقيمون هناك ! ومن يملك أراضيها ؟ إنهم أيضاً هؤلاء الفرنسيون ، ومن يستهلكها ؟ إنهم خرة الفرنسيين ..

وهكذا نرى عام ١٨٣٨ أن كبار الملاكين الفرنسيين في الجزائر يملكون أكثر أراضي الكرمة ، بل يملك ٦ بالمائة منهم فقط حوالي نصف أراضي الكرمة التي تبلغ مساحتها ذلك العام ٤٠٠٠٠٠ هكتار .. تلك إذن مأثرة من مآثر فرنسا . وإليك أمثالها :

دار الآداب نقديم

يطلع على القراء العرب
بعد صمت عشرة أعوام

فؤاد الشايب
مؤلف « تاريخ جرح »

بقصة كل موظف عربي



- مأساة نفس في صراعها مع عبودية الأقدار
- حكاية جيل يبحث عن مثله
- حياة تروى وقائعها يوماً بعد يوم في أوراق خلفها وراءه موظف

يصدر قريباً

إن نظرة بسيطة على حال الزراعة في الجزائر عام ١٩٤٠ ، تكشف عن التوزيع التالي بين العرب والاوروبيين :

٢٧٢٠٠٠٠ هكتار من الأراضي يملكها ٢٥٠٠٠ مالك أوروبي (أي بمعدل ١٠٨ هكتارات لكل شخص بينما ١٢ هكتاراً منتجاً)

٧٦٧٢٠٠٠ هكتار يملكها ٥٣٢٠٠٠ مالك عربي (أي بمعدل ١٤ هكتاراً لكل شخص بينما خمسة فقط منتجة) .

ويزيد في هذا التوزيع الظالم أن خير الأراضي وأكثرها استمتاعاً بالري هي أراضي الأوربيين : فلقد استولى المعمرون على الأراضي التي يسهل رباها ، بينما لا يصلح ٧٥ بالمئة من أراضي العرب لأي إصلاح .

ولانسى فوق هذا أن معظم ما يزرع في هذه الأراضي جميعها هو الزراعات المعدة للتصدير ، للتصدير إلى فرنسا ، لا للاستهلاك . فأراضي الكرمة مثلا (ومساحتها كما قلنا حوالي ٤٠٠٠٠٠ هكتار يملك منها الأوربيون ٩٠ بالمئة) تنتج ثلث المحصول الزراعي العام للجزائر .. وقد بلغ مردود هذه الكرمة عام ١٩٥٣ ستين مليار فرنك ، بينما بلغ مجموع الدخل الزراعي ذلك العام ١٤٠ مليار فرنك .

ونستطيع أن نجمل مآثر فرنسا الزراعية هناك في العبارة الموجزة التالية :

في الجزائر - البلد الزراعي - يجني ربح المالكين الأوربيين من الزراعة مجموع ما يجنيه المزارعون العرب ، ولا يفيد أبناء البلاد من الجزء الأكبر من الثروات الزراعية ، إذ يصدر منها أكثر ما يستهلك ، وتبلغ قيمة ما يصدر عام ١٩٥٣ مائة مليار فرنك وخسة مليارات ، بينما تبلغ قيمة المحصول الزراعي العام مائة مليار فرنك وتسعة مليارات .. وهكذا يبقى أكثر المواطنين العرب فقراء معدمين ، لا يملكون الغذاء الضروري ، بينما تصدّر

صدر حديثاً

عرق

مجموعة قصص

لجبر ابراهيم جبرا

مع دراسة بقلم

توفيق صايغ

من كتب

المؤسسة الأهلية للطباعة والنشر

ثروات بلادهم إلى فرنسا ليسعد بها المواطنين هناك ، ويجني أثمانها أصحاب رؤوس الأموال العاملين في الجزائر ..

إن ثمة كلمة واحدة تصدق وصفاً لأعمال فرنسا في الجزائر ، هي أن هذه الأعمال لا تنال السكان العرب بأي خير ، ولا ينال ردها إلا الفرنسيين وحدهم لأنها أعمال استلبت من السكان الأصليين أراضيهم وثرواتهم لنقدمها للمعمرين الفرنسيين وليسعد بها سكان فرنسا .

وهذا الوصف يصدق على الزراعة وعلى غيرها من الميادين الاقتصادية : فالصناعة في الجزائر في خدمة الصناعة الفرنسية ، وكل الطاقات الكهربائية ووسائل النقل وأعمال التعدين مسخرة لخدمة فرنسا وحدها . والصناعة ، كالزراعة ، معدة للتصدير لا للاستهلاك والاستخدام المحلي .

والتجارة نفسها في خدمة فرنسا ؛ والجزائر تعد خير زبائن فرنسا في هذا المجال . فلقد بلغت صادرات فرنسا إليها عام ١٩٣٧ نسبة قدرها ١١,٣ - من مجموع صادراتها ، وهي أكبر نسبة تبلغها هذه الصادرات الفرنسية إلى أي بلد آخر (مع سويسرا مثلا تبلغ هذه النسبة ٨,٣ ومع ألمانيا ٧ بالمئة ومع بلجيكا ٦ بالمئة) ..

تلك هي إذن مآثر فرنسا في ميادين الحياة الاقتصادية . إنها مآثر لا يجني ثمارها الا كبار المعمرين الفرنسيين هناك ، ولا تعود بالخير إلا على فرنسا . أما السكان العرب فهم من فضلها برآء ومن درها فقراء .

وينحلو لبعض الكتاب الاستعماريين أن يذكرنا بمآثر أخرى إجتماعية . وقد رأينا منذ حين كيف يتحدث قائلهم عن الزيادة الكبيرة في سكان الجزائر ، وعن مآثر فرنسا بهذا الشأن . ومن الهام أن نجيب هذا القائل على زعمه هذا .

من الهام أن نذكره أولاً بأن الأبحاث المتصلة بعلم السكان تقرر دوماً حقيقة نظنه لا يجهلها وهي أن الولادات تكثر في الطبقات الفقيرة البائسة وتقل لدى الطبقات الغنية :

بغاث الطير أكثرها فراخاً وأم الصقر مقلدة لذور
ومعنى هذا أن كثرة عدد السكان في الجزائر نتيجة طبيعية لفقر السكان وبؤسهم ، لا لارتفاع مستوى حياتهم أو لقيام العناية الصحيحة اللازمة . فمثل هذه العناية الصحية لا يتمتع بها أيضاً إلا الأوربيون . أما العرب فلا ينالهم من ردها الا الذمء القليل . فأكثر المستشفيات والعدد الأكبر من الأطباء والصيادلة والقابلات تتجمع في البلدان التي يكثر فيها الأوربيون كمدينة الجزائر ووهران والقسطنطينية (إذ يبلغ عدد الأطباء في هذه المدن وحدها ١١٤٥ طبيباً ، بينما لا يتجاوز عددهم في الجزائر كلها ١٨٥١ طبيباً) . ولا عجب بعد هذا إذا رأينا أن متوسط عمر الأوربي هو ٧٢,٥ سنة بينما لا يزيد متوسط عمر العربي هناك عن خمسين سنة . بل لا عجب إذا قرأنا للأستاذ « ليفي - فالانسي Lévy-Valenci » في مقالة له عن « السل في الجزائر » (مجلة الجزائر الطبية ، ١٩٥٣) أن في الجزائر التي يبلغ عدد سكانها تسعة ملايين نسمة عدداً من المصدورين يقارب عددهم في فرنسا التي يزيد عدد سكانها على الأربعين مليوناً . بل لا عجب فوق هذا إذا رأينا أن المصابين بالترأخوما بين السكان العرب يبلغون حوالي ثمانين ألف شخص .

فهل يفخر الفرنسيون بعد هذا بما قدموه في سبيل زيادة سكان الجزائر ؟ هل يفخرون إذا ذكرناهم خاصة أن نسبة وفيات الأطفال لم تنقص بل ازدادت بعد الاحتلال الفرنسي، وأن هذه النسبة تبلغ أحياناً حوالي ٥٠ بالمئة (لدى الأطفال الذين هم دون الثانية) ؟

أم أنهم يمتنون علينا باصلاحات إجتماعية أخرى ، فليأتوا إذن ببرهانهم . أما نحن فاليهم برهاننا :

إن عدد العاطلين عن العمل في الجزائر يبلغ أحياناً حوالي مليون شخص

ونصف المليون . وإن متوسط أجر العامل يبلغ ١٥١٥٢ فرنكاً في الشهر .
أما القوانين الإجتماعية المتصلة بالعمل والتعويض العائلي والتأمين الإجتماعي فلا تصيب الا المواطن الفرنسي ، ولا تنال بخيرها إلا قلة قليلة من المواطنين الجزائريين .

فطفل واحد مثلاً من أصل خمسة أطفال يتقاضى أهله تعويضاً عائلياً عنه .
والتأمين الإجتماعي لا أثر له تقريباً ، وتعويضات الشيخوخة لا تعطى إلا في شروط صارمة تكاد لا تتحقق ، والتعويض عن حوادث العمل لا وجود له لدى العمال العرب ..

أما في حقل التعليم فنرى أن جميع الأولاد الأوروبيين تحتضنهم المدارس اللازمة ، بينما لا تحتضن هذه المدارس إلا ١٩ بالمائة فقط من أبناء المواطنين العرب . وهكذا يتيه ٢٤٠٠٠٠٠ طفل في الشوارع يشتغلون في مسح الأحذية وحمل الأمتعة والبيع المتجول ..

أما في الجامعات فنجد طالباً واحداً أوروبياً بين ٢٢٧ مواطناً أوروبياً بينما لا نجد سوى طالب واحد عربي بين ١٥٣٤٢ مواطناً عربياً .
ويطول الحديث إن نحن اردنا أن نورد الأمثلة الكثيرة التي تشهد جميعها بأن مآثر الفرنسيين في الجزائر لا تعدو إفقار المواطنين الأصليين وانزاعهم حقوقهم في سبيل إغناء المعمرين الفرنسيين وفي سبيل سعادة المواطنين الفرنسيين في فرنسا .

إن هذه المآثر قد لخصها كاتب فرنسي حر هو « جانسون Jeanson » في العبارة التالية :

« نعم إن المآثر الفرنسية موجودة ، ولكن على مستويين متباينين تماماً .
فهي كلها للفرنسيين والأوروبيين ، ولا ينال العرب منها إلا « عينات نادرة »
فهل يحق لفرنسا بعد هذا أن تتذرع أمام هيئة الأمم وامام الرأي العام العالمي بمآثرها وأعلاها في الجزائر ؟ وهل يفقه العالم اليوم حقيقة أصبحت أكثر من بدهية وهي أن العدالة الإجتماعية أو الإصلاح الإجتماعي أمور مستحيلة ضمن النظام الاستعماري وأن القول بعدالة ضمن جهاز استعماري خلف منطقي لا يقابل إلا بالابتسامه ؟

وهل تدرك فرنسا أن اعتبارها قضية الجزائر قضية داخلية وقولها إن الجزائر جزء من فرنسا ، أمور يكندنها واقع الجزائر وما فيها من بون شاسع بين المستعمر الفرنسي والمواطن العربي ؟
بل هل يحق لفرنسا بعد هذا أن تتحدث عن حال الجزائر يوم الفتح وحالها اليوم ؟ إن الجزائر يوم الفتح ، زغم أنها كانت تشكو مساوئ الحكم العثماني ، كانت أسعد حالاً مما هي عليه اليوم دون شك ، لأسباب إذا أقمنا وزناً لتقدم الزمن .
ويشهد بهذه الحقيقة كثير من الفرنسيين أنفسهم . فلقد صرح « برتيزين Berthézène » منذ الفترة الأولى من احتلال الجزائر أن الجزائريين أكثر تعاسة دون شك تحت الحكم الفرنسي منهم تحت الحكم التركي سابقاً . بل صرح كثير من الفرنسيين بأن التنظيم الإداري والاجتماعي الذي كان قائماً أيام البطل العربي الأمير عبد القادر ، كان تنظيمياً يفوق التنظيم القائم اليوم بعد جهود استعمارية طويلة . وها هوذا « بوجو Bugeaud » حاكم الجزائر في فترة الفتح الأولى ، يصرح بصلاح التنظيم الذي كان يجري عليه هذا الأمير العربي ،

ويستوحي ذلك التنظيم ويقتدي به . بل هاهو ذا نابليون الثالث نفسه يعجب مع زوجته بحياة العرب ونظامهم وبكرم فعالمهم وسموروحهم ، ويزعم إنصافهم ، ولكنه ما يلبث حتى يسيء إليهم من جديد فيزعم أن من الخير لهم أن يحتفظوا بتربية الماشية وزراعة الأرض وأن يتركوا استثمار الغابات والمعادن وري الأراضي لعقول الأوربيين .

إن للمآثر نتاجاً لا يخفى على ذي عينين . فأين هذا النتاج في الجزائر ؟ أهو في الفقر المدقع ، أم في البؤس ، أم في الظلم ؟ وهل يعقل أن تكون أعمال الفرنسيين هناك من الجلال والعظمة بالقدر الذي يصوره المستعمرون ، ثم نلقى بعد ذلك شعباً عربياً يشكو الجوع ، ويعاني من نقص الغذاء والكساء ما يعاني ؟

هذه حقائق نضعها أمام المستعمرين أنفسهم وامام من يجري على ساكلتهم من الأجانب الذين غلبت عليهم لغة الاقتصاد ، فلا يفهمون قضية الجزائر إلا من وجهها الإقتصادي هذا .

أما نحن العرب ، فلسنا في حاجة حتى إلى هذه الحقائق . إن كرامة العربي لن يطفئها أن يغدو المواطن الجزائري خير المواطنين سعادة وغنى . ومطالبة الوطنية هي مطالب من آمن بحريته ، ومن لا يرتضي الخضوع ولو قدم إليه مكسواً بالأزهار والرياحين .

وأكبر ضلال يقع فيه المستعمرون حتى اليوم ، في الجزائر وفي سائر البلدان العربية ، ظنهم أن الحلول المادية يمكن أن تجد صدقاً ورتيناً في أذن العربي . إن قضية العربي الأولى هي قضية كرامة القومية وعزته . وهيات أن يصرفه عنها دينار ، أو ينسبه إياها عطاء أو إصلاح . إن تاريخ هذا العربي ، من أيام الجاهلية حتى اليوم ، تاريخ العزة والإباء ، تاريخ الثورة للكرامة إذا امتنت ، وللعزة إذا أصيبت بسوء ، تاريخ الأنف الأبي الأشم والرأس الكريم الذي يابي أن يطأ على لهرقل ...

دمشق عبد الله عبد الدائم

ترقبوا في أول مارس
محكمة الفيلم المصري
عرض السينما المصرية منذ نشأتها ونقد
اتجاهاتها وتحديد مدى ارتباطها
بواقع الشعب المصري
بقلم
بدر نشأت وفتح زكي